

اسم البرنامج: حديث الثورة

عنوان الحلقة: تطورات ليبيا الأمنية، اتهامات جديدة لمرسي

مذيع الحلقة: فيروز زياني

ضيوف الحلقة:

- السنوسي بسيكري/مدير المركز الليبي للبحوث والتنمية
- محمد النعاس/خبير في الشؤون العسكرية والأمنية
- علي محمد محيرق/ رئيس لجنة إخلاء طرابلس من المظاهر المسلحة
- محمد غريب/ عضو هيئة الدفاع عن جماعة الإخوان المسلمين
- محمد عوض/منسق عام لحركة قضاة من أجل مصر
- هيثم الخطيب/عضو حزب الدستور والمتحدث باسم شباب الثورة

تاريخ الحلقة: ٢٠١٤/١/١٩

المحاور:

- حالة استنفار قوى في البلاد
  - مجموعات مسلحة خارج نطاق الدولة
  - دعوة الثوار للمشاركة في استتباب الأمن
  - الطريق الأمثل لليبيا في هذه المرحلة
  - قضاء ميسر وأداة طيبة
  - حرص على ملاحقة معارضي الانقلاب
- فيروز زياني: السلام عليكم وأهلا بكم في حديث الثورة، هذه الحلقة نخصصها لمناقشة الأوضاع في ليبيا ومصر، وانشغلت كل واحدة منهما بقضايا ذات طبيعة مختلفة، في الجزء الثاني من الحلقة نتوقف مع واقع القضاء في أرض الكنانة التي استقبلت الأحد

رابع التهم التي توجه إلى رئيسها المعزول محمد مرسي والتي جاءت هذه المرة بعنوان إهانة القضاء، أما في هذا الجزء سنتناول التطورات الأمنية والعسكرية في ليبيا التي تعيش واقعا أمنيا متدهورا غداة إعلان حالة الاستنفار العام فيها على خلفية أحداث سبها واحتلال المسلحين قاعدة عسكرية في الجنوب تمكنت الحكومة من استعادتها.

### [تقرير مسجل]

**إبراهيم صابر:** قبل قرابة شهر من حلول الذكرى الثالثة لانطلاق ثورة الـ ١٧ من فبراير تركة القذافي ما زالت تلقي بظلالها على ليبيا، هكذا يبدو الأمر على الأقل من الأنباء الواردة مؤخرا من الجنوب وتحديدا من منطقة سبها، خلافات بين قبائل التبو وقبائل عربية تطورت إلى اشتباكات، أصبح الجيش الليبي طرفا فيها بعد محاولة مسلحين من التبو السيطرة على مقر الحاكم العسكري في سبها، وتصاعد الموقف مع سيطرة مجموعة مسلحة وصفت بالمعادية على قاعدة دامنهاد الجوية قرب سبها، أكدت وزارة الدفاع الليبية استعادة السيطرة على القاعدة التي توصف بأنها أكبر قواعد الجيش في جنوبي البلاد وهي حديثة التجهيزات وتضم وسائل لمراقبة الحدود البرية والجوية الجنوبية. تزامن هذا مع خروج أعداد ممن وصفوا بأتباع النظام السابق رافعين صور القذافي في بعض المناطق غربي البلاد، المشهد في سبها يلخص أو يكاد تركة القذافي أحد وجوهها خلافات وصراعات ذات طابع جهوي وقبلي وقبائل التبو تتهم بالولاء للقذافي وبأنها كانت أداة لحروبه الخارجية، لكن أبناءها يردون بأنهم تعرضوا للتهميش وللاضطهاد في عهده، كما أنهم يشيرون إلى مشاركتهم في تحرير الجنوب الليبي من أنصار القذافي، أما الوجه الآخر لتركة القذافي فهو ما يسمى فوضى السلاح وانتشار التشكيلات المسلحة في مختلف المناطق، وترافق هذا مع أعمال عنف كان من ملامحها موجة اغتيالات استهدفت ضباطا في الشرطة والجيش في بنغازي شرقي البلاد. الخلافات القبلية والجهوية وفوضى السلاح شكلا عبئا ثقيلا على المؤتمر الوطني الليبي العام وعلى حكومة علي زيدان المتهمة بالضعف، وضاعف من ثقل العبء التعثر في بناء جيش وطني، ولم يملك الطرفان بعد تفجر الوضع في سبها إلا إعلان النفير العام وتعبئة قوات الجيش والشرطة واستنفار ثوار ١٧ فبراير لمواجهة أي تحرك يمس ثورتهم.

### [نهاية التقرير]

**فيروز زياني:** لمناقشة هذا الموضوع معنا من طرابلس كل من السنوسي بسيكري مدير

المركز الليبي للبحوث والتنمية، ومحمد النعاس الخبير في الشؤون العسكرية والأمنية،  
نبدأ معك سيد البسيكري، نريد أن نعرف أين الإشاعة وأين الحقيقة في كل ما يحدث في  
ليبيا؟

**السنوسي بسيكري:** نعم سؤال وجيه ويحتاج إلى إجابة، اختلطت الأمور بشكل كبير  
وأصبحت حتى المنابر الإعلامية التي من المفترض أن تكون مهنية تعتمد على الأخبار  
غير الموثقة والإشاعات، هذه حقيقة لكن المشهد يجب أن نقول بأنه مشهد معقد، وإنما في  
مرحلة صعبة وإنما نقرب من الذكرى الثالثة للثورة ونحن مشتتون ونحن مرتبكون  
وشركاء الثورة أصبحوا خصوما وبعضهم يعتقد بأن شريكه في الثورة لكنه خصم  
سياسي اليوم هو أخطر عليه من القذافي وأنصاره عندما ارتبك المشهد بهذا الشكل  
وعندما انقسم شركاء الثورة وسادت بينهم الكراهية وصلنا إلى هذا المشهد المرتبك وإلى  
هذا الوضع الصعب.

### حالة استنفار قصوى في البلاد

**فيروز زياني:** وضع صعب، حالة استنفار قصوى في البلاد سيد محمد النعاس، فعليا إلى  
ماذا يؤشر ذلك؟ هل بالفعل تدخل ليبيا في هذه الأثناء ربما منعطفًا جديدًا من الناحية  
الأمنية على الأقل؟

**محمد النعاس:** في اعتقادي أن ليبيا ما تزال في نفس الحالة لم تخرج منها، ما حدث في  
سبها ليس بالجديد والإعلام عادة يركز على سبها لكن هناك مثلث آخر في جنوب شرق  
ليبيا وهو مثلث ربيانه، نفس الشيء يسكنه التبو ممن يحملون الجنسية الليبية وممن لا  
يحملونها، وكذلك التشاديون، فالموضوع لا بد أن يرجع إلى أصله وإلى أساسه. أساس  
هذه المشكلة هو أن ملامح الدولة الليبية لم تتشكل بعد، الدولة لم تتواجد في الزمان  
والمكان بعد، المواطن الليبي خصوصا في المناطق النائية بالفعل هو مهمش، هو لا  
يتلقى الخدمات، من هي الدولة إذن التي تقدم خدمات لهؤلاء الناس؟ الخطأ يرجع إلى  
جذوره من أيام تشكيل المجلس الانتقالي الوطني المؤقت حيث أننا لو رجعنا للتاريخ نجد  
أن معمر القذافي سنة ١٩٦٩ عمل انقلابا، قام بانقلاب وعطل الدستور، الدستور الليبي  
الذي أسس سنة ١٩٥١ ثم رُجع في ١٩٦١ و ١٩٦٣ هذا الدستور حرك البلاد وحول  
ليبيا من اللادولة إلى دولة الحقيقة، يعني مرت في مراحل ممتازة وكان ناجحا، فهم لم  
يأخذوا من ذلك الدستور إلا العلم فقط وهو منصوص عليه ولكن تركوا التقسيم الإداري،  
تركوا تفعيل الحكم المحلي، لو من الأول ركزوا على الحكم المحلي وأبرزوا شخصيات

المحافظين وعمداء البلديات، كانت البلد ستستقر والمواطنون تصلهم الخدمات أول بأول، وكان من الممكن أن يوضع على الحكم المحلي كبار قادة الثوار المخلصين، لكن للأسف الشديد لا أدري لنية ما أو لعدم دراية بأهمية الموضوع تُرك، فالبلد الآن والدولة غير متوازنة، ما تكرر في سبها اليوم سيتكرر غدا وبعد غد، وقد يتكرر في مثلث الربيانة..

**فيروز زياني:** نقطة مهمة تشير إليها، نعم نقطة مهمة تشير إليها سيد محمد النعاس، هذا المثلث فعلا كما أشرت وأشرت إلى نقطة عدم وجود الدولة، نود أن نفهم فعليا سيد البسيكري محاولات لاقتحام مواقع عسكرية في شرق وجنوب ليبيا، مسلحون يسيطرون على مواقع نفطية، انفلات أمني في كل أنحاء البلاد وليس منطقة واحدة أو اثنتين، هل تلام فعليا الحكومة على هذا الواقع أم أنها تعذر لأن كثيرا من الحرائق لا يمكن ربما إطفائها أو التعامل معها مرة واحدة؟

**السنوسي بسيكري:** لا ينبغي أن تتحمل المسؤولية وتحمل الحكومة المسؤولية الأولى باعتبار أن ما ذكرته من مشاكل هي من داخل أو ضمن إطار صلاحياتها أو مسؤولية عنها، الانفلات الأمني، الاغتيالات، تفجر الأوضاع بهذا الشكل، هذه قضايا من صلب مهام ومسؤولية الحكومة، عندما يستمر الوضع على ما هو عليه بل يتطور بشكل مقلق وننظر إلى الحكومة فلا نرى أي أفق يشير إلى قدرة على معالجة هذا الوضع فنحملها المسؤولية، فإذن الحكومة تتحمل المسؤولية الأولى لأنها قصرت لأنها لم تتبن رؤية واضحة لمعالجة الوضع، لم تضع الإستراتيجيات اللازمة لم تعبئ الطاقات المتوفرة والموجودة سواء كانت داخل ضباط الجيش أو الشرطة أو الثوار، معادلة الثوار والسلطة فشلت أن توائمها بشكل إيجابي، فهي مسؤولة، بالمقابل السلطة التشريعية المؤتمر الوطني مسؤول، لأن انقسام المؤتمر الوطني على نفسه وخلافه الشديد في أن يحدد رؤية واضحة وخارطة صحيحة تتبناها الحكومة وتنطلق منها بشكل جيد، هذا الانقسام انعكس سلبا، الانقسام الآخر أنهم مع إخفاق الحكومة الواضح لم يتفقوا على حجب الثقة عنها ثم البحث عن بديل مناسب يقود البلد إلى الأمان وإلى الاستقرار، فالمسؤولية تتحملها السلطة التنفيذية وتتحملها السلطة التشريعية.

**فيروز زياني:** وهي بالمناسبة سيد بسيكري إحقاقا للحق فقط رئيس الحكومة أقر فعلا مؤخرا بعجز حكومته عن تدبير الملف الأمني بسبب ضعف الجيش والقوات الأمنية.

**السنوسي بسيكري:** هذا صحيح والسيد علي زيدان أقر بهذا عدة مرات ولكنه في رأبي الشخصي ظل في حالة دوران في دائرة مفرغة ولم يقدم أي دليل لمعالجة هذا العجز،

إما بأن يطرح وسيلة وآلية أخرى جديدة تقنع الرأي العام بأنها قابلة أن تعالج هذا الوضع أو يستقيل، يقول يا إخواني أنا لم أستطع أن أستمر في هذا الوضع الصعب والمسؤولية أكبر مني وأنا أخلي مكاني لشخص آخر يمكن أن يقوم بالدور اللازم، الإشكال بأنه يكرر ويعترف بعجزه وبصعوبة الوضع وبالمقابل لا يجد بديلا لهذا العجز.

**فيروز زياني: لا هو..**

**السنوسي بسيكري: سواء بتطوير آلياته، أو يستقيل وينهي المشاكل.**

### **مجموعات مسلحة خارج نطاق الدولة**

**فيروز زياني:** هناك بديل، دعني أتحول بهذه النقطة إلى السيد محمد النعاس سنعود إليك طبعاً في مناقشتها، البديل المقترح الذي لقي ربما استهجاناً هو الاستعانة بتشكيلات مسلحة على الأقل كما سمعنا في سبها، الاستعانة بها لضبط الأمن والسؤال هنا بالتالي ألا يكلف ذلك ربما فكرة وجود مجموعات مسلحة خارج إطار الدولة حتى وإن تم الاستعانة بها ربما تتدبر بعض الأمور لهذه الدولة بالذات؟

**محمد النعاس:** هذا سؤال وجيه الحقيقة لو رجعنا المسائل إلى أصولها مرة أخرى يعني ما حدث في ليبيا في ١٧ فبراير هو يعني انتفاضة شعب مظلوم ضد حاكم ظالم، انهارت الدولة بكل المقاييس وانهارت المؤسسة العسكرية تماماً كما وقع في العراق، موضوع القيادة والسيطرة الخاصة بالجيش انهارت بالكامل، البنية البشرية انهارت بالكامل، لا يوجد جيش بالمعنى المعروف في العلوم العسكرية، إنشاء جيش هذه مقولة يرددها الناس ويعتقدون أنها سهلة، الجيش الليبي إنشأه يحتاج إلى مدة لا تقل عن ١٠ سنوات لكي تنشأ جيشاً، جيش فيه كتائب ومشاة قادر على المناورة والقتال، هذه المسألة يعرفها الفنيون العسكريون المتخصصون ولكن أن نقول أن حكومة زيدان تستطيع أن تنشأ جيشاً هذه من المستحيلات ولا الحكومة التي بعدها، نحن يجب أن نضع المسؤولية على قدر المسؤول، لا يستطيع السيد زيدان ولا من يأتي بعده أن ينشأ جيشاً في سنة، يعني أرجو أن يكون هذا الكلام مفهوماً، كذلك بالنسبة للشرطة، الشرطة يمكن أن يعتمد معها مبدأ الإصلاح والترميم ويمكن في خلال ٣ أو ٤ سنوات تصبح الشرطة قادرة على العمل والفعل، أما بالنسبة للجيش فهذه المسألة معقدة ولكن الموضوع الأساسي هو أنه بعد سقوط القذافي انتقلت ليبيا إلى الوصاية الدولية، نحن نعيش تحت وصاية مجلس الأمن، نحن تحت إشراف الأمم المتحدة فريق الأمم المتحدة ٢٤ ساعة متواجد منذ سنوات في

ليبيا يعرض خدماته لكي يعيننا في إعادة تنظيم أنفسنا، طريقة التفكير في المجال السياسي في المجال العسكري، وأنا حضرت الكثير من الاجتماعات، ولكن للأسف نحن لم نصل إلى الدرجة التي نساعد فيها أنفسنا لكي يساعدنا الغير، سواء السلطة السياسية بفرعها التشريعي والتنفيذي مع احترامي لهم جميعا لأن المشكلة أكبر منهم ومنا بصراحة، أنا لا ألوم من أجل يعني الحط من المعنويات ولكن يعني أنا أنتقد من أجل التقدم إلى الأمام، يعني أرجو ألا يفهم كلامي بالعكس، فالسلطة غير قادرة على تحديد أسبقيات حل المشكلة، الآن ضاع منا ٣ سنوات ولم نحدد أسبقيات وكيفية علاج هذا الجسم المريض المصاب في جميع أوصاله، أي الأوصال نبدأ فيها أولا، للأسف الشديد لا توجد سياسة معلنة ولا سياسة مطبقة، ولا خطة لكيفية الخروج من مأزق الأمم المتحدة الذي نحن فيه، ولا كيف نخرج من سيطرة الدول الكبرى التي سيطرت على مجلس الأمن مثلا لكي نكون صرحاء..

**فيروز زياني:** وقد أشرت سيد نعاس..

**محمد النعاس:** الحكومة بفرعها..

**فيروز زياني:** نعم وقد أشرت إلى الأمم المتحدة..

**محمد النعاس:** لا تستعين بالنخبة الواعية والفاعلة في البلد، تتصرف بطريقة يوم بيوم مش اليوم وغدٍ وبعد غدٍ، هذه حقيقة وهذا أكده زميلي الأستاذ بسيكري تقريبا.

### **قلق دولي مما يحدث في ليبيا**

**فيروز زياني:** السيد محمد أشرت أكثر من مرة إلى الأمم المتحدة بأنها هي التي أعربت وكذلك الإتحاد الأفريقي في الواقع وحتى إيطاليا والعديد من الأطراف أعربوا عن القلق مما يحدث الآن في ليبيا خاصة أحداث الجنوب، نود أن نسأل هنا ونود أن نعرف العامل الخارجي إلى أي مدى يمكن تحميله مسؤولية ما يحدث أو مسؤولية استمرار ما يحدث أو مسؤولية ربما عدم حلحلة الأمور في ليبيا إلى حد الآن بعد مرور ٣ سنوات من بدء الثورة؟

**محمد النعاس:** العامل الخارجي هناك عامل واحد فقط أن أتباع القذافي ما زالوا يحاولون إثارة القلاقل في البلاد لكنهم ليسوا بالقوة التي يستطيعون فيها أن يعيدوا البلد إلى ما كانت عليه في أيام القذافي، هذا مستحيل، المشكلة فينا نحن في أنفسنا، نحن لم

ننظم أنفسنا، هناك قوة الدولة، هناك السلطة السياسية التشريعية وهناك السلطة الموازية ممثلة بالمسلحين الذين يمنعون الحكومة من العمل بتؤدة لإصلاح الأمور ويمنعون السلطة التشريعية من العمل بتؤدة، بالإضافة لذلك كما أكد الأستاذ بيسيكري دعماً لكلامه أن السلطة التشريعية ليس لها خبرة في العمل البرلماني ونحن نقدر ذلك، نحن نقدر ذلك فهي أول تجربة ولكن يجب عليهم أن يخصصوا وقتاً لدراسة الخطوات التي اتخذوها والتي ترتب عليها تفاقم الوضع، لا بد أن يراجعوا أنفسهم ويخصصوا بعض دراساتهم لكي يستوضحوا ما هي الأخطاء التي ارتكبناها؟ لماذا يستفحل الوضع الأمني؟ يعني ورثوا وضعاً أمنياً شبه مستقر أيام السيد الكيب لكنه تضعف، لا بد أن هناك سؤالاً، النخبة الحاكمة الآن لا بد أن تراجع نفسها، لكن المشكلة أكبر من الجميع ولا تحل حلاً أنياً لكنها تحل بتدرج زمني لكن الأهم هو وضع القواعد لهذه الحلول، هذا ما نطالب به نحن أما بالنسبة لإقحام الثوار في المسألة، وهو السؤال الذي حضرتك تفضلت به، إقحام الثوار هذا خطأ كبير جداً إنك أنت تصدري أمر موت للثوار الذي هم قوة غير منظمة، وقوة غير خاضعة لقانون الإجراءات العسكرية والعقوبات العسكرية ولا القانون العسكري العام، تصدري له أمراً أنه يموت، ما الذي تفعلونه به؟ الجندي النظامي عندما يموت يودع..

**فيروز زياني:** وضحت وجهة نظرك.

**محمد النعاس:** ويصرف مرتبه.

**فيروز زياني:** نعم سيد نعاس وضحت وجهة نظرك دعني أتحول للسيد بيسيكري، دعني أتحول للسيد بيسيكري وهذه النقطة التي أعدتنا إليها مسألة إقحام الثوار في المساعدة إن صح التعبير في استتباب الأمن في سبها، كيف تراها أنت وهم الذين طلب منهم بالأمس ضرورة أن يضعوا السلاح أو أن ينتظموا ضمن تشكيلات وفرق يعني معروفة تحت إطار الدولة الليبية؟

**السنوسي بيسيكري:** ملف الثوار بات جلياً بأنه من أكثر الملفات تعقيداً ومن أبرز مظاهر فشل الحكومات المتعاقبة التي تعاقبت منذ نجاح ثورة ١٧ فبراير، من أبرز مظاهر فشلها في أنها عجزت في أن تتعامل مع هذا الملف الحيوي، الحكومة الحالية ورئيسها الحالي أعتقد أنه أخفق في أن يقدم خطاباً متنسقاً مقنعاً للرأي العام فيما يتعلق بملف الثوار، وماذا أقصد بمتسق؟ أنه في مناسبة يتحدث بشكل فيه إدانة واستنكار وحتى وصماً ببعض الصفات الغير إيجابية للثوار ووصفهم بأنهم ميليشيات ويطالبهم بالخروج من المدن

ويطالبهم بكذا وكذا، وقد يكون هذا منطقي في بعض المراحل لكن أن تعود وتتحدث بأن الثوار هم الضمانة الرئيسية وأنا نحتاجهم لضبط الوضع ثم تكلفهم رسمياً أن يقوموا بمهام من المفترض أنها من مهام الجيش والشرطة.

**فيروز زياني: ماذا تقرأ في ذلك؟**

**السنوسي بسيكري:** أقرأ بأنه هذا هو الارتباك والعجز وأساس الإخفاق في أن يجد البديل، يعني أنت تدين الثوار عندما يخطأون والثوار يخطأون يجب أن نعترف بهذا، تدينهم ثم في وقت الضيق ولأنك فشلت في أن تعد وتبني الجيش والشرطة تجد نفسك بأنك في هذا الحرج لا بديل لك إلا الثوار ثم تضع نفسك في مأزق كبير لماذا لأنه أمام هذا العجز ستضع نفسك تحت ضغوط الثوار لكي يطالبوك بالمطالب، تريد أن تضمن لهم وجودهم الحقيقي في المعادلة السياسية، هذا الارتباك، هذا الخلل، غياب الرؤية من قبل رئيس الحكومة في أن يتعامل مع ملف الثوار يسبب مشكلة رئيسية، أنا أرحب بأن يكون للثوار دورهم في ضبط الأمن لأننا للأسف واضح أننا ليس لدينا جيش يقوم بهذه المهمة، لماذا ليس لدينا جيش يقوم بهذه المهمة لأن الحكومة والمؤتمر الوطني أخفقا في أن يتفقا في وضع إستراتيجية تعالج المتناقضات في هذا الملف، الثوار جزء من المشكلة، وجزء من الحل، كيف نتعامل معهم؟ ليست هناك رؤية، ضباط الجيش جزء من المشكلة وجزء من الحل كيف نتعامل معهم؟ ليست هناك مشكلة، كيف نوازن بين إشكالية الثوار والجيش ليست هناك رؤية، ما هي البدائل لا بدائل في الأفق، ثم عندما تأتي الأزمة تقع في خطأ في أننا الثوار الذين أتينا بهم لنستعين بهم، ثم عندما نستعين بهم كما حدث وهذا تصور بأنه هذا هو المشهد اليوم يضغطون علينا، يضغطون على رئيس الحكومة، لأنهم سوف يقولون له نعم أنت عاملتنا بشكل كذا وكذا نحن نطالب بحقوق من نوع كذا كذا، أن يكون لنا على سبيل المثال وجود حقيقي في أركان الجيش في الشرطة في كذا، فغياب الرؤية الصحيحة في التعامل مع هذا الملف ملف الثوار في المشهد الليبي..

### **دعوة الثوار للمشاركة في استتباب الأمن**

**فيروز زياني:** ممتاز هذا ملف مهم ونقطة مهمة دعنا نشرك فيها ضيفنا الذي انضم إلينا الآن سيد علي محمد محيريق وزير الكهرباء وهو أيضا رئيس اللجنة الوزارية المكلفة بإخلاء طرابلس من المظاهر المسلحة، نرحب بك سيد علي محمد محيريق، كنا نود طبعاً أن ترسم لنا صورة للأوضاع لكن بما أننا نتحدث عن نقطة مهمة جداً متعلقة بدعوة

الثوار للمشاركة في استتباب الأمن في المناطق التي تشهد بعض القلاقل بعد أن كان مطلوباً منهم وضع السلاح، ما الذي يمكن أن يقرأ في ذلك وأنت رئيس اللجنة الخاصة بإخلاء طرابلس من المظاهر المسلحة؟

**علي محمد محيريق:** أولاً أرحب بضيفك الكريمين وأتفق معهما تماماً بما قالوا، طلب التدخل الآن قد يكون طلباً إعلامياً أكثر منه واقعياً في الحقيقة، لأن ما يحدث في الجنوب في الحقيقة أو بداية الاشتباك في الجنوب هو بين مكون ومكون آخر أو كما يقول الإعلام بأنهم أنصار النظام السابق، هناك بعض الفلول تحاول أن تستغل الشرخ الذي حدث في الجنوب وتم والله الحمد القضاء عليه مبكراً والآن الأمور تسير باتجاه التهدئة بين الطرفين، أما الخلل فهناك خلل بالتأكيد موجود في التركيبة السياسية الحالية، هناك إهمال واضح لمكون الثوار في التركيبة السياسية الموجودة، ظننا بأن المؤتمر الوطني بأنه برلمان والحكومة المنبثقة عنه، تشكيلات الثوار أصبحت لا يمثلها أحد سواء في المؤتمر الوطني أو في الحكومة وهذه التركيبة سببت نوعاً من الخلل الحقيقة فكتائب الثوار وألويتها لا تدري أين هي القيادة العسكرية في الدولة الليبية..

**فيروز زياني:** سيد علي..

**علي محمد محيريق:** هناك رئيس أركان..

**فيروز زياني:** نعم نود أن نستوضح منك نقطة طبعاً بعض الوكالات نقلت أن رئيس الوزراء علي زيدان كلف وزير العدل والكهرباء وأنت وزير الكهرباء نود أن نعرف إن كان هذا الخبر دقيقاً بالتوجه إلى مصراتة للتنسيق مع قوات الدرع الوسطى والثوار للتوجه إلى المنطقة الجنوبية وذلك ربما للمساعدة كما ذكرنا في الأوضاع، ما الذي وجدتموه بداية كيف هي الأوضاع ونود أن نعرف آخر ما وصلت إليه الأمور أمنياً؟

**علي محمد محيريق:** الوضع الأمني الآن مستقر والله الحمد سواء في الجنوب أو في منطقة طرابلس الكبرى ليست هناك أي إشكالات كبيرة، ما تحدث به رئيس الوزراء هو عبارة عن تنسيق مع قوى الثوار سواء الدرع الوسطى أو الدرع الغربية في محاولة لدعم الجيش، الجهود إلى الآن بعد أن استقر الوضع في الجنوب قد لا يكون هناك حاجة حتى لتحرك الدرع الوسطى أو الدرع الغربية إلى أي مكان آخر فاستقرت الأمور وذهب إلى الجنوب وزير العدل والعمل وقاما بجهود مشكورة وصلوا اليوم إلى اتفاق ثابت بين مكون الثوار وأولاد سليمان في تلك المنطقة وتوقف إطلاق النار وكل الجهود الآن موجهة

نحو فلول النظام السابق التي حاولت أن تستغل الوضع وهشاشة الوضع الأمني في منطقة سبها وما حولها لرفع بعض الأعلام الخضراء وغيرها والآن كل الجهود متجهة نحو هذه الحلول والتي سرعان ما انكشفت بعد أن وئدت هذه الفتنة.

**فيروز زياني:** في الواقع نود أن نقف معك عند كلمة إشاعة التي ردها علي زيدان أكثر من مرة وقال بأنه يجب تجاهل هذه الإشاعات الموجبة للوضع وحذر من خلق أزمة في البلاد وطمأن الليبيين بأن الأوضاع تحت السيطرة، هل كل ما قيل هو إشاعات أم أن فيه جانباً من الحقيقة، يعني ما نسبة الحقيقة فيما ذكر؟

**علي محمد محيريق:** هي ليست إشاعات فقط، هناك بعض الفلول والعناصر التي رفعت الأعلام الخضراء في بعض المناطق، هذا واقع، وهذا أيضاً من باب شعورهم بالحرية وعدم المتابعة والملاحقة الأمنية كما كان في النظام السابق، هذا شيء موجود، ولكن هؤلاء سرعان ما انكشوا لما عرفوا أن قوة ثورة ١٧ فبراير على الأرض مازالت قوية وهناك تأييد شعبي منقطع النظير لهذه الثورة وهناك ثوار ما زالوا يملكون السلاح والسلاح ما زال منتشراً، وهذه حقيقة وواقع الآن، هناك كميات هائلة من السلاح منتشرة بين الليبيين فلا يمكن لفلول النظام السابق أن تفعل أي شيء ماعدا استغلال بعض المشاكل الأمنية في رفع بعض الأعلام أو توزيع بعض المنشورات ولن يتعد هذا الأمر، ولا يشكل خطورة على ثورة ١٧ فبراير.

**فيروز زياني:** هناك موضوع آخر كنت أود أن أطرحه عليك بخصوص انتخابات لجنة الـ ٦٠ لوضع الدستور الليبي والتي ستحدث في النصف الثاني من الشهر المقبل وهو أول استحقاق في الواقع ينتظره الليبيون مع مقاطعة الأمازيغ والفدراليين في الشرق لهذه الانتخابات، كيف يمكن أن ينعكس ذلك على وضع الدستور وعلى وضع البلاد عموماً؟

**علي محمد محيريق:** في الحقيقة أنا كنت أحد الناس الذين ينظرون إلى مؤشر تسجيل الناخبين، والآن تجاوز المليون مواطن، نحن نعلم أن الناخبين في ليبيا لا يتجاوزون المليونين، وتجاوز عتبة المليون تدل على أن هناك قطاعاً كبيراً جداً من الليبيين الناخبين يريدون استحقاق لجنة الـ ٦٠ أن يتم، المكون الأمازيغي ما زال ينتظر قضية التوافق على بعض الأمور في اللغة وفي حقوقهم الدستورية، وأنا أتصور المؤتمر الوطني في نهاية المطاف سيحل هذا الإشكال وسنرى زخماً كبيراً جداً من المكون الأمازيغي للتسجيل، الفيدراليون ليسوا ذو شعبية كبيرة في المنطقة الشرقية وأنا أتصور أن أعداداً كبيرة جداً في منطقة برقة قد سجلوا وهناك مرشحون والآن الحملة الانتخابية بدأت

فأرى أن انتخابات لجنة ال ٦٠ إن شاء الله ستكون ناجحة إلى حد كبير.

### الطريق الأمثل لليبيا في هذه المرحلة

**فيروز زياني:** أشكرك جزيل الشكر سيد محمد علي محيريق وزير الكهرباء الليبي، رئيس اللجنة الوزارية المكلفة بإخلاء طرابلس من المظاهر المسلحة، نعود إلى ضيفينا الكريمين سيد بسيكري يعني في ظل كل المعطيات التي سمعناها والتي تعرفونها بحكم تواجدكم في الأرض يعني ما المخرج الذي باعتقادكم يمكن أن يكون الطريق الأمثل بالنسبة لليبيا في هذه المرحلة؟

**السنوسي بسيكري:** أنا لي ملاحظة أولى على كلام سعادة الوزير عن الوضع الأمني، أنا استمعت إلى معلومات مؤكدة من مسؤول.. من شخصية أمنية عليا في البلد يقول أن الوضع في الجنوب خطير وأن هناك محاولة لحشد أتباع النظام السابق وأنهم فعلا نجحوا في أن يتحصلوا على كميات من السلاح فلا أدري لماذا حرص على أن يبسط الموضوع؟ هل لتهدئة وطمأنة الرأي العام أم أنه لا يدرك هذه الحقائق وقد وصلت من مسؤول أو شخصية أمنية عليا في البلد، بالنسبة للمخرج أنا أعتقد أن كل ما نراه الآن من إشكاليات منها بروز عناصر النظام السابق وخروجهم بهذا الشكل السافر ولا أعتقد أنه بسبب مناخ الحرية بل تأكدوا من أن الوضع مرتبك بشكل يسمح لهم اختراقه. المشكلة الرئيسية إذن نابعة في انقسام أنصار الثورة على أنفسهم على المستوى السياسي في المؤتمر الوطني وعلى مستوى الحكومة وعلى مستوى المكونات المجتمعية والمناطقية والجهويات، إذن المخرج الرئيسي هو التوافق، هناك حوار قائم جيد جدا

**فيروز زياني:** حوار وتوافق كلمتان ركزت عليهما أتحوّل بهما إلى ضيفنا من طرابلس أيضا سيد نعاس إلى أي مدى الحوار يمكن أن يحدث وفقا للظروف الموجودة حاليا باعتقادك بين مختلف الفرقاء في ليبيا؟

**محمد النعاس:** والله يا سيدتي الفاضلة هناك عناوين كثيرة تتردد منها الحوار، الدستور، المصالحة الوطنية، وكلها معانٍ فرغت من.. أنا سأكون صريحا في هذه المسألة، فرغت من مضمونها، الكل يعتقد أنه لو حدث دستور في ليبيا ستصبح ليبيا دولة مستقرة وهذا في الوقت الحاضر ربما يقرب من المطلوب الترفي أكثر من المطلوب الضروري، ما يحتاجه الليبيون الآن هو سلطة سياسية إدارية قادرة على اتخاذ سلسلة من القرارات الإدارية التي تحسن حالة المواطن لكي يستريح، ما يحدث في الجنوب ليس بالضرورة

صراع بين مكونين التبو والعرب، ما يحدث هو عصابات تهريب السلاح والمخدرات وهذه مثبتة في التقارير الأمنية والمخدرات وتهريب السلع المسحوبة من الدولة والسلع الغذائية عبر حدود تشاد والنيجر، فالعصابات هذه تمكنت وأصبحت لها قيادات وأصبح بينها تناقضات الآن، حروب محلية كما هو معروف من العصابات على مستوى الدول، كذلك في مثلث ربيانة اللي هو جنوب الكفرة، هذا مثلث خطير تحدث فيه نفس الأشياء وأكثر من مرة سمعنا في السابق أنه صار تناقضات، أما ما يشاع في الخارج أنه صراع بين العرق العربي والتبوي فهو في الحقيقة تناقضات في المصالح لأن الدولة غير موجودة ومعتلة والكل يلجأ للتهريب كمصدر للرزق.

**فيروز زياني:** وضح تماما أشكرك جزيل الشكر وقتنا..

**محمد النعاس:** كما لا بد للدولة من التواجد في الزمان والمكان.

**فيروز زياني:** أشكرك السيد محمد النعاس الخبير في الشؤون الأمنية والعسكرية كنت معنا من طرابلس، كما نشكر جزيل الشكر سيد سنوسي البسيكري مدير المركز الليبي للبحوث والتنمية كان معنا أيضا من طرابلس، في الجزء الثاني من حلقتنا بعد الفاصل نتناول واقع القضاء في مصر بعد الثالث من يوليو وذلك في ضوء إحالة الرئيس المعزول محمد مرسي و ٢٥ آخرين إلى المحاكمة الجنائية بتهمة إهانة القضاء ابقوا معنا.

### [فاصل إعلاني]

**فيروز زياني:** أهلا بكم من جديد، بضع وعشرون متهما كثيرون بينهم من منسوبي جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة أحيلوا الأحد إلى المحاكمة الجنائية بتهمة إهانة القضاء في مصر، أبرز المتهمين في القضية الجديدة الرئيس المعزول محمد مرسي وعدد من كبار القياديين في جماعة الإخوان إضافة إلى شخصيات أخرى بينهم الدكتور عمرو حمزاوي وعبد الحليم قنديل، التهمة التي وصفها أحد أعضاء هيئة عن مرسي بأنها مسيسة مثل سابقتها أعادت إلى الواجهة الحديث عن استقلال القضاء في مصر بعد الانقلاب

### [تقرير مسجل]

**محمد مزيمز:** إهانة القضاء هي التهمة الجديدة التي وجهت إلى الرئيس المعزول محمد مرسي وآخرين وأحيلوا بموجبها إلى محكمة الجنايات، وفي التفاصيل قررت هيئة

التحقيق المنتدبة من محكمة استئناف القاهرة برئاسة المستشار ثروت حماد توجيه الاتهامات إضافة إلى مرسى إلى ٢٤ آخرين، وهم أعضاء سابقون في مجلس الشعب وصحافيون ومحامون ونشطاء سياسيون ومن بينهم محمد البلتاجي وعمرو حمزاوي ومحمد سعد الكتاتني وعلاء عبد الفتاح وعصام السلطان وعبد الحليم قنديل ومصطفى النجار وتوفيق عكاشة وعبد الرحمن يوسف القرضاوي ومحمود الخضيرى ومهدي عاكف. وذكرت اللجنة أن التهمة أسندت إلى المتهمين بسبب ما سمتة إهانة وسب القضاء من خلال النشر والإدلاء بأحاديث في القنوات التلفزيونية والإذاعية ومواقع التواصل الاجتماعي وذلك من خلال عبارات اعتبرتها اللجنة تحمل إساءة وازدراء وكرامية للمحاكم والسلطة القضائية ورجال القضاء على حد وصفها، يحدث كل هذا أياما فقط عقب تصريح مثير للجدل لرئيس نادي القضاة أحمد الزند.

### [شريط مسجل]

**أحمد الزند/رئيس نادي القضاة:** حرقا بحرق وضربا بضرب وسحقا بسحق، إحنا هنا على أرض هذا الوطن أسياد وغيرنا هم العبيد، الذي سيحرق صورة أرضي سأحرق قلبه.

**محمد مزيمز:** وفي أولى ردود الفعل على قرار الإحالة اعتبر محمد الدماطي عضو الهيئة القانونية للدفاع عن مرسى إنه قرار قضائي مسيس مثل كل التهم التي وجهت إلى مرسى حتى الآن، وفي السياق يشار إلى أن إهانة القضاء هي رابع تهمة توجه إلى الرئيس المعزول محمد مرسى تضاف إلى ما يعرف إعلاميا بأحداث الاتحادية وهي الوحيدة التي بدأت جولة المحاكمة فيها فعليا، وكذا تهمتي الهروب من سجن وادي النطرون والتخابر مع جهات أجنبية.

### [نهاية التقرير]

**فيروز زياني:** لمناقشة هذه القضية معنا في الأستوديو كل من محمد غريب أحد أعضاء هيئة الدفاع عن جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وهيثم الخطيب عضو حزب الدستور والمتحدث باسم اتحاد شباب الثورة كما ينضم إلينا عبر الهاتف من الإسكندرية المستشار محمد عوض المنسق العام لحركة قضاة من أجل مصر، نبدأ بالإسكندرية والمستشار محمد عوض ونود أن نفهم منكم السيد المستشار كقضاة كيف تنظرون إلى سلامة القرار الصادر بحق الرئيس المعزول محمد مرسى وبقيّة المتهمين في هذه

القضية من ناحية الشكل والمضمون؟

**محمد عوض:** أهلا بحضرتك.

**فيروز زياني:** أهلا وسهلا.

**محمد عوض:** وأهلا بالسادة الضيوف وبكل المشاهدين، هو أولا إحنا إذا كنا نتحدث سابقا أيام زمن الرئيس المخلوع حسني مبارك أن هناك انتقاصا باستقلال السلطة القضائية فأنا أقول بكل صراحة ووضوح أن السلطة القضائية أصبحت منعقدة الاستقلال في ظل الانقلاب العسكري وكل الأحكام والقرارات القضائية المتعلقة بسلطة الانقلاب هي أحكام وقرارات سياسية بامتياز لا علاقة لها بعدالة حقيقية ولا علاقة لها بقانون ولا بدستور، لأننا بصدد سلطة انقلابية غاشمة اغتصبت السلطة من الشعب المصري واستأثرت بها لنفسها وتحاكم وتعاقب كل مؤيدي الشرعية ومعارضتي الانقلاب العسكري ونجد أنه إذا وجه أي شخص انتقادا للسلطة القضائية بقصد تطهير السلطة القضائية مما علق بها فستوجه له تهمة إهانة القضاء وهذا لا يعقل في القانون، إذ أنه يلزم لتوافر جريمة إهانة السلطة القضائية الركن المعنوي له وهو القصد المعنوي وهو نية الإساءة للسلطة القضائية وليس أكثر، أما أنا إذا قلت أن هناك خلافا في منظومة العدالة وخلل في السلطة القضائية بدليل ما يحدث حاليا فمن الممكن أن توجه لي تهمة إهانة السلطة القضائية وهذا لا يعقل على الإطلاق، وكل الاتهامات التي توجه للرئيس محمد مرسي الرئيس الشرعي المنتخب وكل معارضي الانقلاب العسكري أنا بتقديرتي الشخصي كلها اتهامات سياسية ليس إلا .

### قضاء مسيس وأداة طيعة

**فيروز زياني:** اتهامات سياسية ليس إلا، دعنا نتحول بهذا السؤال للسيد هيثم الخطيب هنا، يعني سمعنا هذا الحديث من أكثر من طرف بأن القضاء في مصر بات أداة طيعة لدى سلطات الانقلاب المصرية يجبر لقمع من يعارضون الانقلاب بوضعهم في السجون وفقا لبعض الطرق التي ليست معتمدة لا دوليا ولا حتى عربيا.

**هيثم الخطيب:** بسم الله الرحمن الرحيم طبعاً هو المستشار محمد عوض أشار في حديثه وكما أشرت في سؤالك لتسييس أمر الإحالة أو القضاء النهار ده، لأ الأمر عادي تماما بدليل أن تسييس القضاء أتى على القضاء عندما تم استخدامه في هذه المرحلة وأصبح مسيساً، تم على كل من خالف ثورة ٦/٣٠ وما تبعها من بيان ٧/٣، عندنا الدكتور عمرو

حمزاوي ممن أيدوا ٦/٣٠ و ٧/٣ عندنا الدكتور مصطفى النجار أيد ذلك، عندنا أسماء موجودة بالفعل أيدت الثورة ولكن الأمر إن دل فيدل على استقلال حقيقي لقضاء اليوم، هذه الخطوة هي في طريق استقلال القضاء، بمعنى أن كل من يتهم كل من يتعدى على السلطة القضائية يحاسب أيا كان انتمائه أو فصيلته، سواء كان داعما للثورة أو غير داعم للثورة.

**فيروز زياني:** ما رأيكم في هذا الكلام؟ إذن هذه التشكيلة التوليفية من أكثر من ٢٠ شخص ليسوا فقط من الإخوان، هناك أيضا ممن ساندوا انقلاب الثالث من يوليو أو سمه ما شئت، أسماء معروفة على الساحة المصرية، لماذا إذن يقال بأن القضاء مسيس وهو لا يستثنى أحدا ممن يخرج عن..

**محمد غريب:** ليست العبرة بتنوع واختلاف المتهمين وهويتهم السياسية والفكرية، العبرة من انعدام منظومة العدالة في مصر عقب الانقلاب العسكري الدموي، لما رأس القضاء رئيس المجلس الأعلى للقضاء قبول رئيس المحكمة الدستورية أن يبقى رئيسا مؤقتا ويقسم القسم الدستوري على دستور معطل، يقسم القسم على دستور عطله الانقلاب سلطة الانقلاب، فكأنه أقسم على غير محل، ثم نائبا عاما يقبل منصبا من سلطة الانقلاب، هذه واحدة أين هي المعايير القانونية الموضوعية بصحة إثبات الاتهام، صحة إثبات الاتهام يتعين أن يكون هناك أدلة قانونية وليدة إجراءات شرعية تثبت صحة الاتهام، النهارده القضاء زيه زي أي مؤسسة في مصر للأسف الشديد على مدى الـ ٣٠ عاما الماضية فترة حسني مبارك أفسدت مثل باقي المؤسسات، وهنا لما نقول فسدت فيه قضاء شرفاء إنما نتكلم على رموز القضاء والغالبية من القضاة، النهارده لما تجيء حركة استقلال القضاء اللي عملت تقاريرها في ٢٠٠٥ وأثبتت تزوير الإرادة الشعبية في الانتخابات، ماذا حدث للمستشار زكريا عبد العزيز والمستشار أحمد مكي والمستشار هشام بسطويسي، أحيل اثنان منهم للصلاحية هشام بسطويسي ومحمود مكي وهكذا، فالنهارده ضربوا استقلال القضاء منذ ذلك الحين، النهارده استقلال القضاء إزاي وأنت بتكلم على إهانة، كلمة مطاطة إذا طلع واحد في قناة زي حضراتكم زي قناتكم كده وأتكلم على إنه في فساد في القضاء اعتبرت إهانة وكأنهم ملائكة، بعدين خلينا في الجانب القانوني أين هي التحقيقات التي هي وليدة إجراءات شرعية وفين الأدلة، إيه الأدلة، الأدلة أنه أنا بقول رأي عبر قناة إعلامية وأقول في فساد على الإطلاق كده، يبقى أنا أهنت القضاء، يبقى المنظومة كلها فيها ظلم، فين موقف استقلال النيابة، فين القرارات اللي بتصدر لآلاف من المتظاهرين السلميين بسرعة البرق،

وقرارات إحالة بسرعة البرق وأحكام بسرعة البرق بدليل المنظمات الدولية الحقوقية، في قضاة دوليين يرون أن منظومة القضاء سواء النيابة أو القضاة على سدة حكم القضاء لا يلتزمون بالمعايير الموضوعية في المحاكمات المنصفة، الرئيس النهار ده، الرئيس ده، الرئيس هو أول من احترم القضاء، عين نائب رئيس من القضاة المستقلين، وهو المستشار محمود مكي وعين وزير عدل من القضاة المستقلين.

**فيروز زياني:** حتى نقسم الوقت بشكل عادل نتحول إلى المستشار محمد عوض، من واقع متابعتكم السيد المستشار لأداء القضاء المصري في الفترة الأخيرة ما هي الوسائل التي تتدخل عبرها السلطة للتأثير في أداء القضاء وحرفه عن استقلاليته كما ذكرت؟

**محمد عوض:** أولاً بس أرد على نقطة حالة بعض رموز انقلاب ٣ يوليو مع هذه القضية هو الرئيس المخلوع ونظام الانقلاب العسكري، من ثورة انقلاب ٥٢ كان بحل بعض رموزه لتبييض الوجهة ليس أكثر، وحتى يقال أن هناك عدالة لكن في حقيقة الأمر أن اليد الباطشة هي على كل من يعارض الانقلاب العسكري، حنة كيف يتدخل النظام الحاكم في السلطة القضائية، التفتيش القضائي يتبع وزير العدل ووزير العدل أصلاً تابع لسلطة الانقلاب، رؤساء المحاكم يتم تعيينهم عن طريق سلطة الانقلاب، عن طريق وزير العدل ويتدخلوا تدخلات مباشرة في منظومة العدالة. النائب العام هو يعين بقرار من الرئيس المؤقت ومعروف أصلاً النيابة العامة دي الوقت ماشية إزاي والتعليمات بتصدر إليها من مراكز أمن الدولة وهم للأسف الشديد نجد مثلاً أنه يتم حبس ١٥ سنة ٣٠ يوم ويخلى سبيله ب٥٠٠ جنيه، الطلبة اللي معهم بالونات برابعة تحبسوا، بتوع حركة ٧ الصبح وطلبة الجامعة، يعني أدلة مهترأة لم نسمع..

### حرص على ملاحقة معارضي الانقلاب

**فيروز زياني:** دعنا نحولها دعنا نحولها للسيد الخطيب، يعني هذا الحرص على ملاحقة معارضي الانقلاب بينما يتم تجاهل الدعاوى والبلاغات التي تقدموا بها ضد السلطة، يعني في حالات كثيرة ما الذي يعنيه، كيف تراه بكل حيادية وبكل موضوعية؟

**هيثم الخطيب:** والله أنا أرى أن المفروض محمد مرسي العياط يحاكم أيضاً على تعديه على السلطة القضائية حينما تدخل في أعمال السلطة القضائية وقام بتعيين المستشار طلعت عبد الله كنائب عام وإقالة المستشار عبد المجيد محمود وهذا كان مخالفاً لقواعد السلطة القضائية وإجراءات تعيين النائب العام، أعتقد أن الإخوان المسلمين هم الذين

مارسوا ذلك من البداية، هم الذين مارسوا الدخول والتدخل في أعمال السلطة القضائية بل أنهم بالفعل سيسوا السلطة القضائية وبالفعل تم تليفق العديد من التهم ..

**فيروز زياني:** أنت تقر بأن هؤلاء أيضا..

**هيثم الخطيب:** لا لا ليس معنى هذا.. هم بدئوا يكملون بعضهم، ليس معنى عبارة البداية هو من يأتي بعدهم ليكمل، كلمة بدئوا..

**فيروز زياني:** إذن كيف تفسر كلمة قدمت من قبلهم أمام القضاء الحالي في حين يلاحقون هم وحتى بمجرد التظاهر..

**هيثم الخطيب:** تلك السياسة هم بدعواها، أتت ثورة ٣٠ يونيو لتلك السياسات وتلك الممارسات، بل أن ثورة ٣٠ يونيو كانت بدايتها يوم الإعلان الدستوري الذي تعدى أو انقلب به محمد مرسي على الصعيد..

**فيروز زياني:** هذا لا يجيب على سؤالي.

**هيثم الخطيب:** ده الأمر الأول، الأمر الثاني عندما يتحدث المستشار محمد عوض عن فكرة ما حدث من جمال عبد الناصر مع بعض المؤيدين لثورة ٥٢ الأمر مختلف تماما بين الفترة دي سياسيا والفترة دي سياسيا، الأمر مختلف حتى مع الأسماء اللي تم النهارده إحالتها بتهمة إهانة القضاء مع الأسماء..

**فيروز زياني:** للأسف لم يتبق لنا الكثير من الوقت سيد محمد، إذن الإخوان هم من بدئوا في موضوع تسييس القضاء ويعني..

**محمد غريب:** إطلاقا من حكم هو رئيس ينتمي لجماعة الإخوان وكان رئيسا لحزب الحرية والعدالة فقط، بدليل كان في ٣٥ وزير كان لينا فيهم ٤ وزراء، كان فيه ٣٠ محافظ كان لينا ٥ محافظين، لم يحكم الإخوان ودي أثارها الإعلام الانقلابي هذه واحدة، الثانية نحن أمام منظومة ضد العدالة لما يقتل بالرصاص حوالي ٧٠٠٠ شهيد في مجازر تمثل جرائم ضد الإنسانية ونقدم بلاغات أنا وغيري أنا قدمت بلاغ الحرس الجمهوري وقدمت بلاغ المنصة.. وبالأسماء وقدمنا أسماء القتلة من الضباط ولم تحرك النيابة ساكنا، بينما بالونه تؤخذ بحقها الإجراءات، مسطرة تؤخذ الإجراءات، فين منظومة العدالة، وبعدين أليس ال ٧٠٠٠ شهيد دول من حقهم تجرى تحقيقات ونصل للقاتل، والقاتل بالصوت والصورة والسلاح نمرة ١ نمرة ٢ بقى يمكن النهارده الرئيس

يختطف قسريا ولا يحرك ساكنا القضاة ولا النيابة، رئيس منتخب مدني لأول مرة في تاريخ مصر ثم يصدر بيان من العدالة الدولية بأن اختطاف الرئيس و الخمسة المساعدين غير دستوري..

**فيروز زياني:** أعتذر منك سيد محمد وقتنا انتهى تماما للأسف أشكرك جزيل الشكر سيد محمد غريب أحد أعضاء هيئة الدفاع عن جماعة الإخوان المسلمين في مصر، أشكر جزيل الشكر ضيفنا هيثم الخطيب عضو حزب الدستور المتحدث باسم شباب الثورة كما نشكر جزيل الشكر المستشار محمد عوض المنسق العام لحركة قضاة من أجل مصر كان معنا من الإسكندرية، نهاية هذه الحلقة دتمم في رعاية الله والسلام عليكم